المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود
كلية التربية
مركز البحوث التربوية

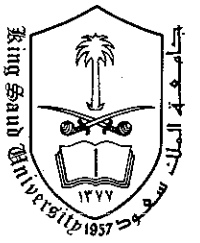

الرد على القول بأن الإسلام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية في مجال الحرية الاقتصادية

إعداد

دكتور محمد رجاء أحمد غبجوقة
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
كلية التربية - جامعة الملك سعود

الطبعة الأولى ١٤١٥هـ ١٩٩٥م

جميع البحوث الصادرة عن مركز البحوث التربوية محكمة
وتعبر عن وجهة نظر أصحابها

المملكة العربية السعودية
جامعة الملك سعود - كلية التربية
مركز البحوث التربوية
ص ب ٢٤٥٨ الرياض ١١٤٥١
ت ٤٦٧٤٨٨ -٤٦٧٤٦٩٠
فاكس ٤٦٧٤٨١٥

ⓒ جامعة الملك سعود، ١٤١٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية
غبجوقة، محمد رجاء أحمد
الرد على القول بأن الإسلام وسط بين الرأسمالية والإشتراكية في مجال الحرية الاقتصادية.
٦٠ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم؛ (إصدارات مركز البحوث التربوية؛ ٩٣)
ردمك × ـ ١٧٩ ـ ٠٥ ـ ٩٩٦٠
١ ـ الاقتصاد الإسلامي ٢ ـ الإسلام والرأسمالية ٣ ـ الإسلام والإشتراكية ٤ ـ الإسلام ـ دفع مطاعن أ ـ العنوان ب ـ السلسلة
ديوي ١٢١, ٣٣٠ ١٥/١٥٩٢

رقم الإيداع: ١٥/١٥٩٢
ردمك: × ـ ١٧٩ ـ ٠٥ ـ ٩٩٦٠

مطابع جامعة الملك سعود ١٤١٥هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم :

من القضايا الأساسية المطروحة على مفكرى العالم الإسلامي المعاصرين، ودعاة الالتزام بمقتضيات الشرع الإسلامى، في بناء مجتمع إسلامي محتكم في كل نشاطاته، وجوانب حياته إلى تعاليم الشريعة الإسلامية، قضية الاقتصاد . كيف نقيم أقتصادا إسلاميا ؟ وكيف ننظمه ؟ وكيف ندبره ؟

وقبل أن يصل المفكرون المسلمون إلى جواب عن هذه الأسئلة، لابد أن يحرروا بعض المفاهيم والمقاصد، ويحددوا بعض الأهداف والغايات، كما يطرحها الإسلام، في ضوء الشريعة الإسلامية؛ وذلك أمام السبق المادي الهائل الذي حققته الحضارة الغربية المعاصرة في كل المجالات . وفي مجال الاقتصاد بصفة خاصة . وما ترتب عليه من سيادة لمفاهيم وأنماط فكرية وتطبيقية، بعيدة كل البعد عن توجه الإسلام؛ ولكنها مع ذلك حققت لنفسها الهيمنة، بسبب مالها من بريق وإغراء، يخاطب حاجات الإنسان المادية العاجلة، في غياب فكر إسلامي حي، وممارسة إسلامية مقنعة، أساس هذا الغياب انفصال المسلم عن عقيدته الصافية، وفكره النابض، وشريعته المنضبطة .

ونتيجة لكل هذا، نجد المسلمين اليوم يواجهون صعوبات كبيرة، في إعادة بناء مجتمعهم، وفقا لمنطلقات العقيدة الإسلامية، ومقتضياتها . فهم ما زالوا في مرحلة السعي والمحاولة؛ من خلال ما يبذله مفكروهم المخلصون، وعلماؤهم العاملون، من جهود في مجال البحث والدراسة، وتحرير المفاهيم، وتوضيح المقاصد،

تمهيدا لخلق أرضية مناسبة، تساعد على بناء النموذج الإسلامي الصحيح للحياة الانسانية على الأرض .

ولعل هذا البحث، الذي يسعد مركز البحوث التربوية – بكلية التربية – جامعة الملك سعود، أن يقدمه للنشر، تحت عنوان " الرد على القول : بأن الإسلام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية، في مجال الحرية الاقتصادية " أقول : لعله يسهم – في ضوء توجهه الإسلامي – في توضيح بعض من تلك المفاهيم والمقاصد، التى تعانى من الخلط والضبابية، في مجال الاقتصاد والممارسة الاقتصادية .

فجزى الله الباحث الدكتور محمد رجاء غبجوقة كل خير، ونفع بجهده، وأعانه، وجميع المخلصين على كل خير . إنه جواد كريم . وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم .

مدير مركز البحوث التربوية

د. محمد بن شحات الخطيب

المحتوى

رقم الصفحة

ملخص البحث « باللغة العربية » ..... هـ
ملخص البحث « باللغة الانكليزية» ..... ز
المقدمة ١
بيان تمهيدي موجز لمنهج الإحالات وغيرها من رموز البحث ٣
الفصل الأول: بيان مدى حرية الإنسان الاقتصادية في ظل المذاهب الوضعية ٧
الفرع الأول: مدى حرية الفرد الاقتصادية في المذاهب الرأسمالي ٨
المبحث الأول: مدى حرية الفرد في التملك والتصرف والإنتاج ١٠
المبحث الثاني: مدى حرية الدولة في التدخل في نشاط الأفراد وحرياتهم ١٢
المبحث الثالث: مدى حرية الدولة في القيام بالنشاطات الاقتصادية المنافسة لنشاط الأفراد ١٣
الفرع الثاني : مدى حرية المجتمع الاقتصادية في ظل المذهب الاشتراكي..... ١٤
المبحث الأول: سمات الاقتصاد الشيوعي ... ١٥
المبحث الثاني: أهم مظاهر التطبيق العملي للشيوعية وآثاره ١٦

تابع المحتوى

رقم الصفحة

الفرع الثالث: مدى الحرية الاقتصادية في الاتجاه المعتدل..... ١٨

المبحث الأول: مدى الحرية الاقتصادية في الاتجاه المعتدل في المذهب الرأسمالي ١٨

المبحث الثاني: مدى الحرية الاقتصادية في الاتجاه المعتدل في المذهب الاشتراكي ٢١

أولاً - مدى الحرية في الاتجاه المعتدل في المذهب الاشتراكي داخل العالم الشيوعي ٢٢

ثانياً - مدى الحرية في الاتجاه المعتدل في المذهب الاشتراكي خارج نطاق العالم الشيوعي ٢٣

الفرع الرابع : مقارنة بين المذاهب الوضعية في مدى الحرية الاقتصادية ٢٤

خاتمة الفصل الأول ٢٦

الفصل الثاني:في بيان مدى حرية الإنسان الاقتصادية في ظل الإسلام ٢٧

الفرع الأول : تنظيم علاقة الإنسان بالأموال والثروات بحسب أنواع الأموال ووظائفها ٣٠

تابع المحتوى

رقم الصفحة

المبحث الأول: تنظيم علاقة الإنسان بالأموال والثروات بحسب أنواعها ٣٠

المبحث الثاني:تنظيم علاقة الإنسان بالأموال والثروات بحسب وظائفها ٣١

الفرع الثاني : تنظيم علاقة الإنسان بالأموال والثروات بحسب منهج التصرف فيها ٣٢

المبحث الأول: توجيهات الإسلام الاقتصادية فيما أمر به أو رغّب فيه ٣٤

المبحث الثاني: توجيهات الإسلام الاقتصادية فيما نهى عنه أو رغّب عنه ٣٨

الفرع الثالث : تنظيم العلاقة الاقتصادية بين الراعي والرعية ٣٩

المبحث الأول : في وظيفة ولي الأمر في الدولة الإسلامية في المجال الاقتصادي ٤٠

المبحث الثاني : مايجوز لولي الأمر أن يقوم به في مجال النشاط الاقتصادي والإنتاج ٤١

أولاً - الأسباب المسوّغه لقيام الدولة بنشاط اقتصادي ٤٢

ثانياً - الحدود التي يلتزم بها ولي الأمر حين قيامه بنشاط اقتصادي لتلبية احتياجات الأمة ٤٤

تابع المحتوى

رقم الصفحة

المبحث الثالث : المعالم الرئيسية لعلاقة الراعي بالرعية ٤٥

خاتمة الفصل الثاني ٤٥

الفصل الثالث : نتيجة المقارنة بين الإسلام والاقتصاد الوضعي في مدى الحرية الاقتصادية ٤٧

الفرع الأول : نتيجة ما يتعلق بأصل الحرية الاقتصادية ٤٧

الفرع الثاني : الفارق بين الإسلام والمذاهب الوضعية فيما اتفقت عليه المذاهب الوضعية في مجال الحرية ٤٨

الفرع الثالث : الفارق بين الإسلام والمذاهب الوضعية فيما اختلفت فيه المذاهب الوضعية في مجال الحرية ٥٠

خاتمة الفصل الثالث ٥٢

ثبت الإحالات والمراجع ٥٣

ثبت الحواشي ٥٥

الرد على القول
بأن الإسلام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية
في مجال الحرية الاقتصادية

إعداد
محمد رجاء أحمد غبجوقه
الأستاذ المساعد بقسم الدراسات الإسلامية
بكلية التربية بجامعة الملك سعود بالرياض

ملخص البحث

إن من أبرز الموضوعات الاقتصادية وأهمها في هذا العصر، موضوع الحرية الاقتصادية. وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الحرية الاقتصادية في الإسلام وسط بين المذهبين الرأسمالي والاشتراكي في هذه الناحية. وهذا يعني أن الإسلام يشبه في مجال الحرية - أو يماثل- مذهب المعتدلين من الرأسماليين والاشتراكيين. ولكن الحقيقة هي أن الحرية الاقتصادية نعمة من الله ومنحة منه للإنسان الذي استخلفه الله في الأرض ، وكلفه بوظيفة العمارة فيها. فله من الحرية مايساعده على القيام بها، حرية منظمة مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية.

ويختلف الاقتصاد الوضعي عن ذلك. فهو لايؤمن بأن الإنسان مقيد بشرع سماوي يوجهه، وإنما يختار ما يشاء حسب رغبته، وتكون نتيجة ذلك جعل الإنسان صاحب حرية مطلقة حقيقية يتصرف بها كيف يشاء. إلا أن الوضعيين يختلفون فيما بينهم فيمن توجه إليه الحرية. أهي الجماعة؟ أم الفرد؟ أم هما معا بحيث توزع بينهما؟ وقد كان لهذا

الاختلاف بين الإسلام والاقتصاد الوضعي آثاره الواضحة في المضمون والتطبيق، ويتلخص في أن الإسلام يوزع بين الفرد والمجتمع حرية منظمة مقيدة بأحكام الشريعة الإسلامية الربانية، بينما يوزع الإتجاه المعتدل في الاقتصاد الوضعي حرية مطلقة لايقيدها إلا إرادة واضعيها التي لاتخضع إلا لأهوائهم. وهذا ما قصدنا ابرازه وتوضيحه في هذا البحث والله من وراء القصد، وهو ولي التوفيق.

Disprove of Islam in the Middle of Capitalism & Socialism in Economical Freedomspace

Written By:
Dr. Mohamad Riaja'a A. Ghobjokah.
Assistant Professor, Dept. of Islamic Studies.
King Saud University , Riyadh.

Summary of Research

Of the most prominent and important economical subjects in this era is the economical freedom. Some researchers went to say that freedom in Islam lies some where between capitalist and socialist beliefs. As such, islam's economical freedom is similar to the understanding of moderates' belief. But in fact, the economical freedom is a gift of Allah to human beings who were appointed as successor by Allah to fill earth with life. To fulfill this appointment, human beings were given enough freedom that assists them in performing this mission. Although such freedom is restricted with Islamic Jurisprudence (sharia'a).

Meanwhile, man made economy laws are different in the fact that they do not believe of human beings as restricted by a heavenly law which directs them but instead human beings selects, whatever they want according to their desires. The result is that human beings shall have an actual actual absolute freedom which they

exercise asthey wish.

But some positivists differ on whom shall be given freedom? is it the individual or the group or both together by distributing it bewteen them? However, such differences between Islam and positive economy has an obvious effects in content and practice and that is what we intended to highlight in this research.

May Allah Support Our Purpose
May Allah Grant us with success

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

وبعد : فإن موضوع الحرية مهم جداً في جميع جوانب الحياة البشرية بعامة. ومنها الجانب الاقتصادي الذي أولاه الإنسان اهتماما كبيراً. وهذا الموضوع يستقي أهميته وخطورته من أمرين :

أولهما : كون الحرية من حيث طبيعتها وحدودها نابعة مما يعتنقه الإنسان من معتقدات ومبادئ.

وثانيهما : تأثيرها في سلوك الإنسان وتصرفاته في جميع جوانب الحياة البشرية.

ولقد كان فقدان الحرية الاجتماعية بعامة والحرية الاقتصادية منها بخاصة في مجتمعات بشرية - بشكل أو بآخر - سبباً لنشوء أوضاع غير طبيعية [1] واضطرابات مؤثرة[2]، أثمرت بدورها أوضاعاً مناقضة لها في بعضها ومختلفة عن سابقتها في بعضها الآخر[3]. وكانت ولاتزال تلتقي بأجمعها عند عدم التزام الاعتدال والحدود الطبيعية السليمة. ولقد استقرت الأحوال أخيراً في عصرنا الحاضر، بعد تطور العلوم والمعارف بعامة وعلم الاقتصاد بخاصة، على نتائج خطيرة كان لها أثرها الكبير والبعيد على وجهة المجتمعات الحديثة في جميع نواحي حياتها، وفي مقدمتها ناحية الحياة الاقتصادية. والبحث في هذا الموضوع ذو شقين:

أولهما : يتعلق بالمبادئ والركائز الأساسية التي تقوم عليها الحرية الاقتصادية في الإسلام. حيث أعرض في مقدمة تمهيدية ما تتضمنه المذاهب الوضعية، وأقوم بعد ذلك ببيان المبادئ والركائز الأساسية للحرية الاقتصادية في الإسلام. وفي ذلك كله اقتصر على ما يخدم موضوع البحث.

وثانيهما: يتعلق بما تؤدي إليه معرفة تلك المبادئ من ثمرات ونتائج تعين على الوصول إلى أمرين :

أ : إثبات المراد الذي عقدتُ هذا البحث من أجله، ويدل عليه عنوان البحث.

ب : دفع الأوهام التي ثارت حول هذا الموضوع، وتوضيح أن الإسلام فريد في مضمونه ومثالي في تحقيقه لمصالح البشر.

وإذا عرف أنّ هذا التقسيم يعني أنْ يتضمن الشقّ الأولُ المقدمات التي لابد من معرفتها للوصول إلى النتائج المطلوبة، فإن مما لاباس به الإشارةُ إلى أنه سيذكر فيه من تلك المقدمات المسلمة - بإيجاز مناسب مع قضاء الغرض المطلوب بإذن الله - أن المذهب الرأسمالي في أساسه مذهب حرية الفرد، يمنحها لكل فرد حريةً مطلقةً من الناحية النظرية، وهي من الناحية الواقعية العملية من نصيب الأغنياء والأقوياء. وأن المذهب الاشتراكي يوجّه الحرية الاقتصادية المطلقة إلى المجتمع ممثلا بالدولة وسلطتها. وأن الإسلام يقوم على مبدأ أساسي مهم، وهو: أن الكون كله لله وحده ، وأن الإنسان مجرد مستخلف في الأرض مكلف بالعمارة فيها في حدود شرع الله، وأن الإسلام يمنح كلاً من الفرد والمجتمع حقوقاً متوازنة ومتناسقة ومتكاملة ضمن مايقيم المصالح ويدرأ المفاسد.

كما يتضمن الشق الثاني المخصص لبيان النتائج والثمرات: العرض والنقد، ومن بعدهما تصويبُ مقولةِ القائلين بأن

الإسلام وسط بين الرأسمالية والاشتراكية في مجال الحرية الاقتصادية،وأنه اشتمل على محاسنهما وأبعد مساوئهما[٤].

هذا ، وقد استدعى منح هذا الموضوع - بمختلف جوانبه - حقه من التوضيح، جعل بيانه في ثلاثة فصول:

الفصل الأول : لبيان مدى حرية الإنسان الاقتصادية في ظل المذاهب الوضعية.

الفصل الثاني : لبيان مدى حرية الإنسان الاقتصادية في ظل الإسلام.

الفصل الثالث : لبيان ثمرة النظر فيهما .

كما لايفوتني أن أشير إلى أهمية توضيح الرموز المستخدمة في البحث لخدمة الإحالة إلى مصادر البحث، وكذلك بيان ماهو مستخدم لقراءة الحواشي، وقد جعلت لتوضيح ذلك كله - قبل الشروع في فصول البحث - بياناً تمهيدياً موجزاً لمنهج الإحالات وغيرها من رموز البحث.

بيان تمهيدي موجز
لمنهج الإحالات وغيرها من رموز البحث

لاشك أن الرموز تخدم البحث من جهة توضيح معاني إضافيه يحتاج إلى معرفتها من يقرأ البحث، وينبغي الإشارة إليها في مناسباتها من عبارات البحث توثيقاً لها من جهة حين تحتاج إليه أو رفعاً للبس والغموض اللذين قد يقترنان بمضمون البحث في ذهن القارئ. والرموز هذه إشارات مختصرة تؤدي معاني معينة، فهي على

ضآلة حجمها تؤدي خدمة جليلة. إلا أن هذه الإشارات إذا لم تكن واضحة في دلالاتها على المطلوب في ذهن القارئ لاتفي بالمطلوب، بل تزيد الغموض غموضاً وتكون سبباً في شرود الذهن وضياع المعنى المقصود من نصوص البحث، لذا فإني عقدت هذا البيان لتوضيح المنهج الذي سلكته في الرموز المستخدمة أرقاماً كانت أو حروفاً أو إشارات تكون بين يدي من يقرأ البحث كي لايكون أمامه أية عقبة تحول دون بلوغ المطلوب في البحث. وفيما يلي بيان هذه الرموز مقسمة إلى صنفين يتعلق أولهما برموز البحث والثاني برموز الإحالات .

١ - رموز البحث

ويقصد بها الإشارات التي لها دلالات تخدم الأمانة العلمية في البحث من جهة كما تخدم نصوص ومعاني البحث من جهة أخرى وهي تتلخص فيمايلي:

١- جعلت نصوص القرآن والسنة - أي الآيات والأحاديث - بين قوسين كبيرتين مزدوجتين تحيطان بالنص في بدايته ونهايته، هكذا (( )) تمييزاً لهذه النصوص الشريفة عن غيرها.

٢- جعلت النصوص المقتبسة بالفاظها - حرفياً - بين قوسين هكذا -( )- وهذا إذا لم يختصر النص، أو لم يذكر بمعناه فقط.

٣- جعلت الكلمات أو العبارات التي تحتاج إلى إبراز لسبب من الأسباب - ككونها موضحة أو .. - بين قوسين صغيرتين هكذا « ».

٤- وأما الجمل الاعتراضية وما في حكمها فقد جعلت بين خطي الاعتراض الأفقيين هكذا - -

٢ - رموز الإحالات

لقد استخدمت في البحث في هذه الناحية صنفين من الرموز أحدهما للإحالة على الحواشي والثاني للإحالة على المصادر.

أ - رموز الإحالة على الحواشي المتضمنه للتوضيحات أوالتعليقات، وإن تضمنت إحالة على المصادر تكون بكتابة رقم مجرد عن علامات تحيط به، ويكون الرقم مسلسلاً بحسب ترتيبه بين الإحالات التي من الصنف نفسه - إحالات الحواشي - دون أن يكون لهذا الرقم علاقة بأرقام المصادر المحاطة بعلامات تميزها، كما سيأتي بيانها فيما يلي .

ب - رموز الإحالة على المصادر العلمية سواء كانت الإحالة في صلب عبارات البحث أو في الحواشي . وقد جعلت للمصادر أرقاما تشير إلى ترتيب كل مصدر في ثبت الإحالات على المصادر. وهذا الترتيب لايعتمد على اسم المؤلف أو اسم الكتاب من حيث الترتيب المعجمي - أي كما في المعاجم اللغوية - وإنما سلكت فيه المسلك المتبع حاليا في كثير من الجهات العلمية. وهو ترتيب الإحالة على المصدر - من بين الاحالات الأخرى على المصادر الأخرى - أي أول مرة يحال فيها على كل مصدر - سواء كانت الإحالة في البحث مباشرة على المصدر أو الموضع الذي تكون فيه إحالة على حاشية تشتمل على إحالة على مصدر، حيث تدخل جميع الإحالات على المصادر في ترتيب واحد. وفيما يلي البيان التفصيلي لكيفية الإحالة على المصادر :

أ - جعلت الإحالات على المصادر إجمالاً بين علامتين هكذا [ ].

ب - جعلت أول رقم داخل العلامتين المذكورتين يشير إلى رقم الإحالة على المصدر كما ذكرت آنفا .

جـ- جعلت بعد هذا الرقم الفاصلة المعهودة هكذا ، وبعدها الحرف الذي يدل على رقم الجزء أو المجلد إن كان المصدر مؤلفا من عدة أجزاء أو مجلدات وهذا الحرف هو : ج وأتبعت

هذا الحـرف برقم يدل على رقم الجـزء، هكذا ج٣ أو ج٢
.....

د - بعدما سبق - في حالة كون المصدر أجزاء متعددة أو دون ذكر رمز الجزء ورقمه إذا كان المصدر كتاباً واحداً ، جعلت للصفحة الحرف الذي يدل عليها وهو ص مسبوقا بفاصلة تفصل عما قبله وبعد الحرف رقم الصفحة المحال عليها من المصدر ·

هـ- إذا كانت الإحالة على مصدرين معا يتبع للإحالة على المصدر الثاني ما اتبع للإحالة على المصدر الأول مع الفصل بينهما بفاصلة منقوطة تحتها، هكذا ؛

و - جعلت الأرقام التي تدل على المصادر المحال عليها في ثبت الإحالات على المصادر في آخر البحث محاطة بين العلامتين [ ] بحيث تؤكد كون العلامتين دليلين على المصادر كما جعلت الأرقام التي تدل على الحواشي في ثبت الحواشي غير محاطة بعلامة ما كما هي الحال في صلب البحث وقد سبق بيان ذلك·

أسأل الله التوفيق للصواب والبعد عن الزلل وهو من وراء القصد·

الفصل الأول

بيان مدى حرية الإنسان الاقتصادية في ظل المذاهب الوضعية

لما كان الإنسان في ظل المذاهب الوضعية هو الذي يخطط لنفسه معيشته كيفما شاء،ويخطط لما يقدر عليه من الكائنات كما يشاء، ويتصرف حسب مشيئته ورغبته، ولا يرى لأحد من غير البشر سلطانا على البشر، فإن من الطبيعي أن يكون ثمرة هذا الموقف من المذاهب الوضعية جعل الإنسان - أي الجنس البشري - صاحب حرية مطلقة في التصرفات، يمنح نفسه بنفسه ما شاء منها، ويقيد نفسه بما يريد من قيود حين يرغب في ذلك، كما أنه يتحلل من تلك القيود أو بعضها حين يشاء، ولايشاركة في كل ذلك أي كائن آخر من غيره.

والوضعيون : ما بين منكر لإله خالق له السلطة على الإنسان وغيره من الكائنات ، وما بين متجاهل متغافل غير آبهٍ به، أو متصور لإله لم يشرع للإنسان إلا ما يطلق يده في الكون. والنتيجة واحدة بالنسبة للجميع، وهي : أن البشر يخططون لأنفسهم معيشتهم كما يشاؤون، ويرسمون لحياتهم الاجتماعية بعامة والجانب الاقتصادي منها بخاصة، دون أن يُقرّوا بقيد بقيدهم من خارج إرادتهم، من إله كان أو دين. وإذا قيّدوا أنفسهم بشيء، فلهم أن يغيروه أو يعدّلوه أو يلغوه حسب رغبتهم ومشيئتهم. وهذا يعني أنهم يجعلون للجنس البشري - من حيث المبدأ - الحق الكامل والمطلق في أن يختار لنفسه ما يشاء، ويعدّل ما اختاره أو يغيّره كما يريد، دون أي قيد خارجي. ويكون له نتيجة ذلك: حرية مطلقة في جميع المجالات ، يختار ما يشاء كما يحب ويرغب.

وهذا لايعني اتفاقهم كلياً في هذا المجال · بل إن بعضهم يوجه تلك الحرية إلى الأفراد، وليس للجماعات منها شيء إلا استثناءً وفي حدود مايخدم الأفراد، وهم أتباع المذهب الرأسمالي الأصلي ذي الاتجاه الفردي الحر الخالص· وبعضهم يوجهها - في الأصل - للمجتمعات العامة دون أن يَدعَ منها للأفراد إلا في حدود ما يخدم مصلحة الجماعة وحدها، وهم أصحاب المذهب الاشتراكي الشيوعي ذي الاتجاه الجماعي الموجّه· ثم إن فئات من الرأسماليين وفئات أخرى من الاشتراكيين نهجوا منهجاً آخر معتدلاً، بحيث تجعل الحرية المطلقة هذه توزّع بين الأفراد والمجتمعات حسب مناهج تختلف فيها فئات هذه المجموعة، من حيث نسبة ما يمنح من الحرية لكل من الأفراد والمجتمعات· وهذا الاتجاه المعتدل يسميه بعض الاقتصاديين « النظام الاقتصادي المختلط » أو « المذهب المختلط»[٦]، وهو في الحقيقة أقرب إلى أن يكون مجرد «اتجاه» للاعتدال من قِبَلِ بعض أتباع المذهبين المذكورين · وسوف نلقي الضوء على كل واحد من المذهبين والاتجاه المعتدل في فرع خاص به بما فيه الكفاية، وفي حدود ما يخدم الهدف من البحث· ثم نبرز بعد ذلك ما يسفر عنه عرضها من عظمة الإسلام ومزاياه·

الفرع الأول

مدى حرية الفرد الاقتصادية في المذهب الرأسمالي

يذهب الاقتصاديون الرأسماليون إلى القول بأن كل فرد من أفراد الجنس البشري له الحق الكامل والحرية المطلقة في القيام بما يشاء للحصول على الثروة أو تنميتها أو التصرف بها، دون أي قيد [٤،ص٤٦] مما يعني ذلك إطلاق الحرية للإنسان فيما يملكه· وما ذلك إلا لأن الإنسان يتصرف فيما يملكه حقاً طبيعياً وملكية مطلقة لاحدود لها· ولقد كان من آثار ذلك مايلي:

١ - عدم الاكتفاء بمنح الفرد حرية تملك أدوات الانتاج· فقد امتدّ إلى